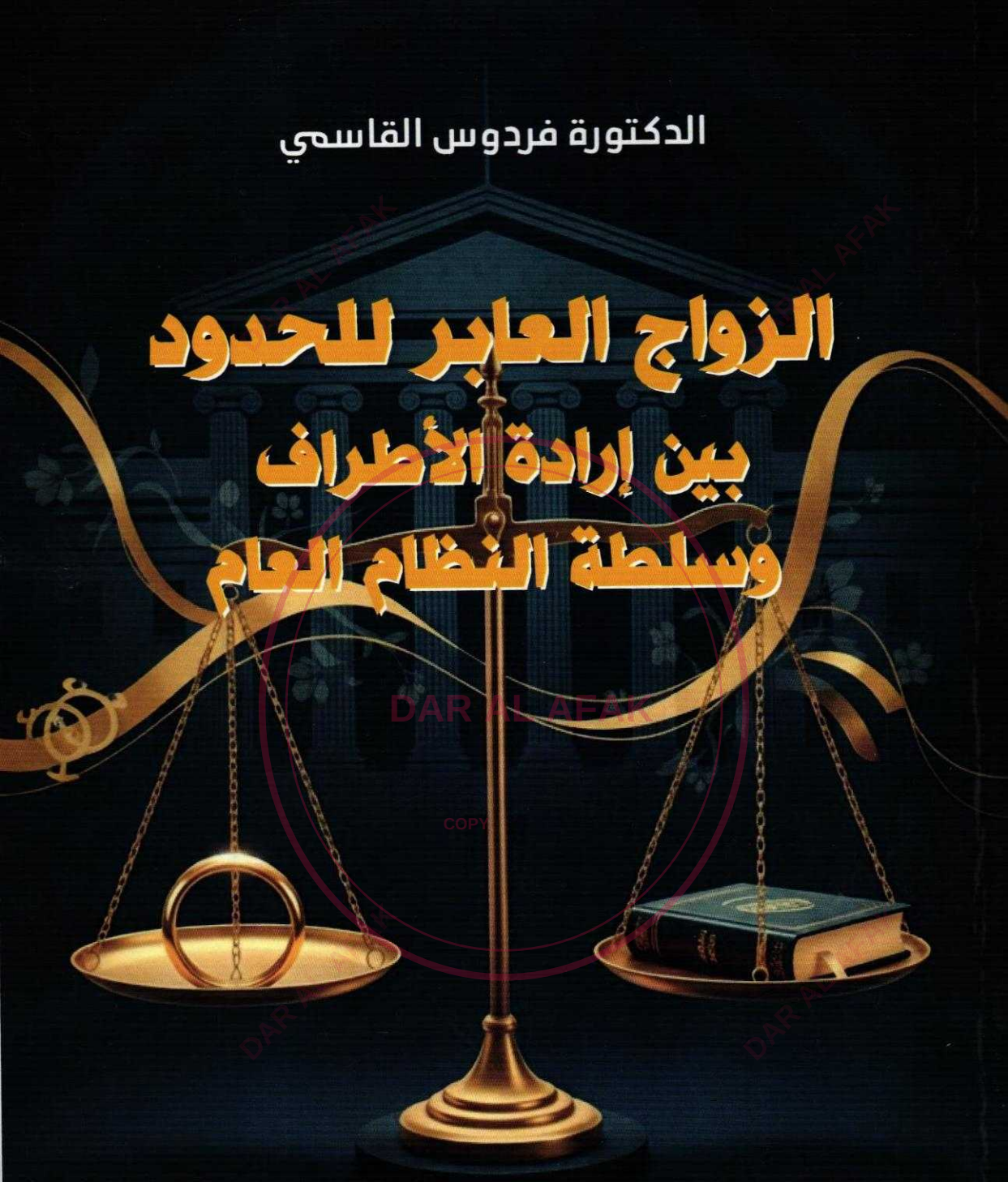
الدكتورة فردوس القاسمي

# الزواج العابر للحدود
## بين إرادة الأطراف وسلطة النظام العام



الطبعة الأولى 2026

# الفهرس

مقدمة: ..... 1
الفصل الأول: فكرة النظام العام في القانون المغربي ..... 9
المبحث الأول: مرتكزات النظام العام في العلاقات الدولية الخاصة ..... 11
المطلب الأول: المرجعية الدينية كمحدد للنظام العام الأسري ..... 12
الفقرة الأولى: آثر الأحكام القطعية في ثبات النظام العام الأسري ..... 13
الفقرة الثانية: آثار الأحكام الظنية في تطوير النظام العام الأسري ..... 17
المطلب الثاني: المرجعية الدولية كمحدد للنظام العام الأسري ..... 21
الفقرة الأولى: مبدأ الرضائية في الزواج والنظام العام ..... 21
الفقرة الثانية: مبدأ المساواة بين الزوجين والنظام العام ..... 25
المبحث الثاني: مكانة النظام العام في القانون الدولي الخاص ..... 27
المطلب الأول: تأثير قواعد الإسناد على تطوير فكرة النظام العام ..... 28
الفقرة الأولى: تطور قواعد الإسناد في القانون الدولي الخاص ..... 28
أولا: تطور قواعد الإسناد في القانون الأوروبي ..... 28
ثانيا: تطور قواعد الإسناد في البلدان الإسلامية ..... 32
الفقرة الثانية: قواعد الإسناد المغربية المتعلقة بالأحوال الشخصية ..... 34
أولا: قواعد الإسناد المضمنة في الاتفاقيات الدولية ..... 35
ثانيا: قواعد الإسناد المضمنة في القوانين الداخلية ..... 43
المطلب الثاني: النظام العام من خلال الاتفاقيات الدولية ..... 47
الفقرة الأولى: دور التحفظ في حماية النظام العام الأسري ..... 48
أولا: التحفظ على اتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ..... 48

ثانيا: التحفظ على اتفاقية حقوق الطفل ..... 53
الفقرة الثانية: آثار الاتفاقيات الدولية على إعمال النظام العام ..... 53
الفصل الثاني: حدود رقابة النظام العام على الزواج الدولي ..... 59
المبحث الأول: نطاق رقابة النظام العام المغربي على مؤسسة الزواج الدولي ..... 61
المطلب الأول: الإخلال بالنظام العام المغربي كسبب لرفض تنفيذ الحكم الأجنبي ..... 62
الفقرة الأولى: النظام القانوني لتنفيذ الأحكام والعقود الأجنبية بالمغرب ..... 63
أولا: شروط تذييل الأحكام والعقود الأجنبية ..... 66
ثانيا: آثار صدور الأمر بتذييل الحكم الأجنبي ..... 69
الفقرة الثانية: شرط عدم مخالفة النظام العام المغربي لتنفيذ الحكم الأجنبي ..... 72
أولا: صعوبة ضبط فكرة النظام العام من قبل القضاء المغربي ..... 72
ثانيا : المعايير المقترحة لضبط فكرة النظام العام ..... 74
المطلب الثاني: الإخلال بالنظام العام كعائق أمام تطبيق القانون الأجنبي المختص ..... 81
الفقرة الأولى: شروط الدفع بالنظام العام المغربي ..... 81
أولا: إشارة قواعد الإسناد الوطنية لاختصاص القانون الأجنبي المخالف للنظام العام ..... 82
ثانيا: توفر مقتضى من مقتضيات النظام العام لاستبعاد القانون الأجنبي ..... 83
الفقرة الثانية: آثار الدفع بالنظام العام المغربي ..... 84
أولا: استبعاد القانون الأجنبي ..... 84
ثانيا: ثبوت الاختصاص لقانون القاضي ..... 88
المبحث الثاني : تجليات تأثير النظام العام على مؤسسة الزواج الدولي ..... 91
المطلب الأول: تأثير النظام العام على الأحكام المنظمة للزواج الدولي ..... 91
الفقرة الأولى: انعكاسات النظام العام على قواعد الإسناد المنظمة للزواج ..... 92
أولا: انعكاسات النظام العام على قواعد الإسناد المنظمة للشروط الموضوعية لعقد الزواج ..... 93

ثانيا: انعكاسات النظام العام على قواعد الإسناد المنظمة للشروط الشكلية لعقد الزواج ..... 97
الفقرة الثانية: دور النظام العام في قبول أو رفض تنفيذ الأحكام الأجنبية المرتبطة بالزواج .100
أولا: دور القاضي المغربي في إثارة النظام العام عند النظر في أحكام الزواج .....100
1. تخلف شرط الإشهاد على الزواج .....101
2. عدم الاتفاق عل إسقاط الصداق في الزواج.....107
ثانيا: دور القاضي الأوروبي في تطبيق الدفع بالنظام العام على أحكام الزواج .....110
1. تأثر النظام العام الأوروبي على تعدد الزواج .....110
2. تأثير النظام العام الأوروبي على مانع زواج المسلمة بغير المسلم.....114
المطلب الثاني : إعمال آلية النظام العام لحماية الآثار المترتبة عن الزواج.....119
الفقرة الأولى: تأثير النظام العام على ضوابط الإسناد الخاصة بالنظام المالي للزواج.....119
أولا: قواعد الإسناد الخاصة بالنظام المالي للزواج .....120
ثانيا: تأثير النظام العام على النظام المالي في الزواج.....127
الفقرة الثانية: إعمال الدفع بالنظام العام في مسائل النسب.....130
أولا: اشكالية تحديد القانون الواجب التطبيق على النسب.....131
ثانيا: تصادم أحكام النسب مع النظام العام المغربي.....134
خاتمة ..... 141
لائحة المراجع المعتمدة ..... 145
الفهرس ..... 157

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكانة النظام العام المغربي كآلية أساسية في تنظيم الزواج الدولي، من خلال دوره في حماية القيم الجوهرية التي يقوم عليها النظام الأسري المغربي، ويبرز أن تدخل النظام العام يشكل وسيلة قانونية لضبط آثار العلاقات الزوجية ذات الطابع الدولي كلما تعارضت مع الثوابت الدينية والاجتماعية المعتمدة وطنيا.

فتدخل النظام العام المغربي في الزواج الدولي يعكس توجها تشريعيا وقضائيا يهدف إلى حماية استقرار الأسرة وضمان الأمن القانوني للأطراف، مع مراعاة القيم الجوهرية المرتبطة بالأحوال الشخصية.

فالنظام العام، في هذا السياق، يظل مفهوما مرنا ومتطورا، يتكيف مع التحولات الاجتماعية، دون أن يفقد وظيفته الأساسية في صيانة النظام الأسري المغربي في إطار العلاقات الزوجية ذات البعد الدولي.

DAR AL AFAK
COPY

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن:80 درهم

9 789920 440462